إرث قانوني يثري أنظمة إعادة الهيكلة

راكمت اللجنة القضائية الخاصة بالفصل في المنازعات المتعلقة بتسوية الوضع المالي لمجموعة دبي العالمية والشركات التابعة، إرثاً قانونيا لا يوجد ما يماثله على مستوي العالم، وهو ما يجعل منه إضافة قيمة ونوعية إلى الخبرات والأنظمة القانونية المتعلقة بالتعامل مع قضايا إعادة الهيكلة، وتنوعت روافد هذا الإرث من مصادر متنوعة ومتعددة :

أولاً : الاستفادة من أفضل المعارف والنظم

القانونية في التعامل مع الإعسار : قامت اللجنة بعملية الدمج بين أفضل الممارسات الخاصة بمكافحة الإعسار والتعثر في كل من الولايات المتحدة والمملكة المتحدة، إلى جانب نموذج مدونه السلوك للأمم المتحدة فيما يتعلق بالإعسار، مع إضافة بعض التعديلات المستخلصة من البحوث والأعمال الأكاديمية بشأن أفضل طرق التعامل مع عمليات إعادة الهيكلة .

ثانياً : تشكيل اللجنة القضائية في البداية من

ثلاثة قضاة يمتلكون خبرة قضائية دولية موسعة، وهم،مايكل هوانج من سنغافورة الذي يتولى حالياً رئاسة هيئة اللجنة، والسير أنطوني إيفانز من المملكة المتحدة، وشغل في السابق منصب رئيس اللجنة، وجون شادويك الذي يُعتبر أحد القضاة البارزين في العالم في القضايا القانونية الخاصة بالإعسار والتعثر وإعادة الهيكلة، ثم انضم مؤخراً إلى عضوية هيئة اللجنة القضائية عضو رابع وهو السير ديفيد ستيل والذي تولى سابقاً منصب قاض في المحاكم التجارية في لندن.

ثالثاً : إصدار المرسوم رقم 57 لسنة 2009،

ويستند إلى نظام القانون العام الذي يتميز بامتلاكه

سجلاً غنياً بالسوابق القانونية التي تراكمت على مدار مئات السنين، وهو ما سهل على القضاة تفسير المرسوم، على نحو يقدم إضافة قيمة إلى خبرات ومعارف العالم في التعامل مع القضايا المرتبطة بالإعسار والتعثر .

2011

نظرت اللجنة القضائية الخاصة بالفصل في المنازعات المتعلقة بتسوية الوضع المالي لمجموعة دبي العالمية والشركات التابعة لها، 44 دعوى قضائية خلال عام،2011 بنمو ٪41، مقارنة بعدد الدعاوى التي نظرتها اللجنة خلال عام،2010 البالغة 31 دعوى .

5.9

تلقت اللجنة القضائية الخاصة المشكلة للفصل في المنازعات المتعلقة بالوضع المالي لمؤسسة دبي العالمية والشركات التابعة خلال العامين 2011 و 2012 نحو 75 قضية، خاصة بمنازعات مالية بقيمة 5،85 مليار درهم (1،59 مليار دولار).

2012

تراجعت قيمة المنازعات المالية المتعلقة بالوضع المالي لمؤسسة دبي العالمية والشركات التابعة خلال العام 2012، بنسبة 93،4 لتصل إلى 209 ملايين درهم « مقابل 3،18 مليار درهم خلال عام 2011 .